



يُحظر نشرها قبل الساعة ٩:٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

"أن الأوان":

دعوة للحرية وللحكم الصالح في العالم العربي

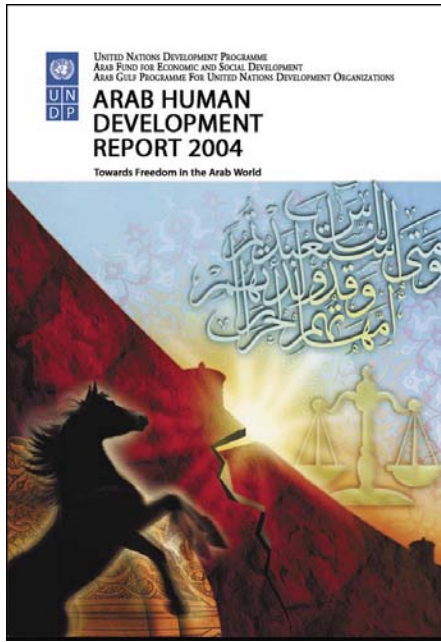
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينشر تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث

عمان، الأردن، ٥ إبريل/نيسان ٢٠٠٥ — يقوم تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث الذي أُشهر اليوم باستقصاء منهجي للأشواط التي قطعتها عملية التغير السياسي في العالم العربي، ويحث بإلحاح على التعجيل والإسراع في مسيرة الإصلاح الديمقراطي، ويطرح مقترحات محددة لإقامة مؤسسات إقليمية لحقوق الإنسان، ومجالس تشريعية قوية ومنتخبة انتخاباً حراً، وهيئات قضائية مستقلة كل الاستقلال.

ويطالب تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤،

بصورة مفصلة ومقنعة، بالشروع في إصلاحات قانونية وسياسية بعيدة الأثر ترمي إلى ترسيخ القواعد المؤسسية للحرية، والحد من احتكار السلطة الذي يحظى به المنتفدون في أكثر بلدان المنطقة. وعلى الرغم من أن هذا المسعى يستلزم البدء بطائفة عريضة من الإجراءات التصحيحية، فإن واضعي التقرير يشددون على عدد من الاحتياجات الإصلاحية الفورية، ومنها:

- الاحترام الكامل للحريات/المفاتيح في مجالات الرأي، والتعبير، والتجمع.
- إنهاء جميع أنواع التهميش والتمييز ضد الجماعات الاجتماعية والأقليات.
- ضمان استقلال القضاء، ووقف المحاكمات العسكرية وجميع المحاكم "الاستثنائية" الأخرى.
- إلغاء "حالات الطوارئ" التي غدت من الملامح الدائمة للحكم في المنطقة.



www.undp.org/rbas/ahdr

وفي عرضهم الذي يغلب عليه طابع التقييم النقدي للتقدم على طريق الديمقراطية في العالم العربي، يعكف مؤلفو تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤ على تحليل جذور الحكم التسلطي في المنطقة، ويوجهون الدعوة إلى البدء بإصلاحات عاجلة. ويوضح التقرير أن الضغوط لتحقيق التغيير السياسي آخذة بالتصاعد داخل العالم العربي منذ عدة سنوات، ويحذر من أن الحكومات العربية ستواجه نهوضاً اجتماعياً "فوضوياً" ما لم تسارع إلى الإصلاح.

ويتساءل المؤلفون: "لماذا يقل التمتع بالحرية في البلدان العربية؟ وما الذي يفرغ المؤسسات الديمقراطية"، حين تتشأ في العالم العربي، من مضمونها الأصلي الحامي للحرية؟"

وخلافاً لما يدعيه بعض المراقبين الأجانب، فإن الإجابات عن مثل هذه التساؤلات ليست ثقافية، بل هي سياسية في جوهرها. وذلك ما يقطع به المؤلفون عندما يستشهدون بـ "حالات الطوارئ" التي فرضتها السلطات على أرجاء المنطقة عقوداً طويلة من الزمن، وبالقمع المنظم للمحاكم المستقلة والبرلمان، و بـ "المعايير المزدوجة" التي تستخدمها القوى الأجنبية، والتي يرى واضعو التقرير أنها ترضي، بل تشجع، الحكم التسلطي بغية تحقيق الاستقرار السياسي والوصول إلى إمدادات الطاقة.

ويحذر المؤلفون من أن استمرار أوضاع القمع في البلدان العربية قد يفضي إلى تفاقم الصراعات المجتمعية. وفي غيبة البدائل السلمية الفعالة لمعالجة المظالم وتحقيق التداول السياسي، يزيّن للبعض أن يعتنقوا الاحتجاج العنيف، بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر الاضطراب الداخلي. وقد يؤدي إلى تداعيات فوضوية. وإلى انتقال للسلطة في بلدان عربية، على أن مثل هذا الانتقال قد ينطوي على عنف مسلح، وخسائر بشرية لا يمكن القبول بها مهما صغر حجمها. كما أن نقل السلطة عبر العنف، لا يضمن أن أنظمة الحكم اللاحقة ستكون أقرب إلى عقول الناس وقلوبهم.

ويدعم هذا التقرير، الذي وضعته مجموعة من العلماء والباحثين المستقلين العرب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية الاجتماعية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة التنموية.

وتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤ هو الثالث في سلسلة التقارير الأربعة المزمع إصدارها. وقد عالج التقرير الأول (٢٠٠٢) التحديات الأكثر جسامة التي تواجه التنمية في اثنين وعشرين بلداً في العالم العربي في مطالع الألفية الثالثة. وحدد التقرير ثلاثة من وجوه القصور الرئيسية في مجالات المعرفة، والحرية والحكم الصالح، وتمكين النساء. وركز التقرير الثاني (٢٠٠٣) على فجوة المعرفة المتسعة في العالم العربي، ودعا إلى ردمها بالاستثمار المكثف في التعليم والبحث، وتوسيع آفاق الاستقصاء الثقافي، وتعزيز التفاعل مع الأمم الأخرى، وتحقيق الحريات الصحفية. ويأمل المؤلفون أن يؤدي هذا التقرير الثالث، الذي يقدم مسوحاً لجهود الإصلاح السياسي في المنطقة على مدى السنوات الثلاث الماضية، إلى "إذكاء الحوار في المجتمعات العربية حول السبل الكفيلة بتعزيز الحرية وإقامة الحكم الصالح".

ويخلص المؤلفون في نهاية المقدمة التمهيديّة للتقرير إلى أنه قد "أن الأوان لتعويض ما فات. والأمل ألا تتأخر الأمة العربية مرة ثانية عن الإمساك بالمسار التاريخي المؤدي إلى الموقع الذي يليق بها، في عالم جديد شجاع ونبيل، تسهم في إقامته وتتمتع بالانتماء إليه".

تقدم حقيقي، ولكنه محدود

تعاقت بعد الفترة التي يغطيها هذا التقرير سلسلة من الأحداث المهمة، من بينها الانتخابات في العراق وفلسطين، والتعبئة السياسية المحلية في لبنان، والانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية، والإعلان عن إصلاحات رئيسية في الانتخابات الرئاسية في مصر. على أن الضغوط للتغيير السياسي، كما يوضح التقرير، ما فتئت تتعاظم داخل المجتمع العربي، مع أنها حققت بعض التقدم الحقيقي. ومن بعض جوانب هذا التقدم اشتراك الناخبات والمرشحات في الانتخابات التشريعية في عُمان؛ وانتخابات رئاسية تنافسية على أساس التعدد الحزبي في الجزائر؛ وتأسيس مفوضيات عليا لحقوق الإنسان في مصر وقطر؛ وتبني مدونة جديدة للعائلة تصون حقوق المرأة في المغرب.

وتقول الدكتورة ريماء خلف الهندي، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والمدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لمكتب البلدان العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشرق العام عن تقارير التنمية الإنسانية: "إن المشهد بدأ يلمح بحركة مستنيرة ترى أن لا محيد عن الانتقال إلى المجتمع الذي تتسبب فيه حقوق الإنسان، وتزدهر في أرجائه الحريات، وتتجذر فيه مفاهيم دولة الحق والقانون". وتضيف أن العرب يتحركون الآن بثقة أكبر في اتجاهات جديدة، وثمة إدراك قوي بأن طريق التغيير لا رجعة فيه - تغيير يقوده الشارع العربي، لا تغيير وافد من الخارج.

وينوه المؤلفون بالمبادرات الشجاعة لجماعات المجتمع المدني التي تصدرت الدعوات للإصلاح، أو نظمت العرائض والاحتجاجات السلمية المساندة لها، وأعربت عن الضيق من قسوة الرد الرسمي عليها. ويعرب التقرير عن الأمل في أن تعمل الحكومات العربية يداً بيد مع دعاة الإصلاح السلمي، لأن ذلك يمثل الحل الأمثل للتقدم الحقيقي نحو مستقبل أكثر استقراراً.

بيد أن معدلات التقدم العامة، كما يشير التقرير، ما زالت محدودة ومخيبة للأمل.

ويؤكد المؤلفون أن "ثمة بدايات إصلاح في أكثر من مجال من تلك التي يدعو لها التقرير الثالث، ولكنها ما زالت جنينية ومنتثرة. ولا مرآة في أن بعض الإصلاحات حقيقية وواعدة، إلا أنها لا ترقى في مجملها لمستوى القضاء على مناخ كبت الحرية المستقر". ويعرب كاتبو التقرير عن الخشية من "أن يبقى بعض هذه الإصلاحات معالجة سطحية تؤجل الإصلاح في الجذور، خاصة في منظور ضمان الحرية والحكم الصالح".

وانطلاقاً من نتائج استطلاع مكثف للرأي العام في خمسة بلدان عربية، يكشف التقرير عن إجماع عريض في الأوساط التي شملها المسح على ضرورة أن تتصدى الحكومات للفساد السائد، وتفتح قنوات الآليات السياسية فيها، وتوفر المزيد من الحريات الشخصية والسياسية لجميع المواطنين.

دولة الثقب الأسود

يرى واضعو تقرير التنمية الإنسانية العربية أن تركز السلطة في أيدي الجهاز التنفيذي، سواء أكان نظاماً ملكياً، أم ديمقراطية عسكرية، أم رأسيًا مدنياً منتخباً دون منافسة، قد خلق ما يشبه "الثقب الأسود" في قلب الحياة السياسية العربية في المنطقة.

ويرى هؤلاء أن "الدولة العربية الحديثة، بالمعنى السياسي، تقارب الظاهرة الفلكية المعروفة لنجوم منطقة تتكور على نفسها وتتحول إلى حقل جاذبية جبار لا يستطيع حتى الضوء أن ينفذ من إسهاره. وعلى

غرار الثقب الأسود، يتكور هذا الجهاز بدوره على نفسه ويضيق، ويتداعى بالتالي الفضاء المحدود المتاح للحركة حوله حتى يكاد يتلاشى".

كما تحوّل السلطة التنفيذية في "دول الثقب السوداء" هذه بين القضاء وحماية حقوق المواطنين. وعندما يحدث التناقض بين توجهات النظام السياسي المتحررة من الضوابط القانونية وبين القضاء المدعى باستقلاله في الدستور والقانون، فسرعان ما تعصف السلطة السياسية العربية باستقلال القضاء دون تردد".

ويضيف التقرير أن الفساد، الذي تجذّر وتمأسس في الحكم وقطاع الأعمال في المنطقة، يعزز بدوره ظاهرة "الثقب الأسود". وكذلك تفعل "المحسوبية" مهما تعددت مسمياتها؛ فهي تنفي روح السلبية والطاعة والخنوع للسلطة، مع عدم التسامح تجاه الرأي المخالف.

ويذهب واضعو التقرير إلى ما هو أبعد من ذلك: "إن الدول العربية لم تف بعد بطموحات الشعب العربي في النماء والأمن والتحرر بمعايير القرن الحادي والعشرين، وإن قامت فروق بين بلد عربي وآخر في هذا المضمار. بل هناك ما يشبه الإجماع على وجود خلل كبير في الأوضاع العربية، وعلى أن المجال السياسي، تحديداً، هو موطن هذا الخلل ومحوره".

ويشدد مؤلفو تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث على أنه لم يعد من الممكن الحفاظ على الوضع الراهن. وإذا لم يبادر العرب أنفسهم باتخاذ خطوات فعلية لإحداث التغيير، فإن القوى العالمية هي التي ستقتحم الساحة وتدير عملية التغيير من الخارج. وعلى الرغم من ذلك، فإن الإضافة أو التداخل بين المبادرات الداخلية والخارجية قد تيسر سبل التعاون النافع بينها إذا ما توافرت عدة شروط منها:

- احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع وضع حد لـ "المعايير المزدوجة" التي يرى المؤلفون أنها هيمنت على السياسات الغربية تجاه العالم العربي.
- القبول بحق العرب في أن يضعوا الإطار لرؤيتهم للحرية والحكم الصالح.
- الالتزام بنتائج المسارات الديمقراطية التي تعكس إرادة الشعب.
- الإقرار بحق جميع القوى المجتمعية في التنظيم والتنافس طالما أنها لا تلجأ للعنف أو تخل بالمسيرة الديمقراطية.
- المصادقة على العلاقة بين المصلحين العرب ومسانديهم الدوليين بوصفها علاقة شراكة لا وصاية.

العنف ضد المدنيين: الإرهاب والاحتلال

يرى التقرير أن ممارسات الاحتلال أضرت بالانضال من أجل الحرية والحكم الصالح حيث أتاحت لأنظمة الحكم العربية استمرار التذرع بالخطر الداهم الآتي من الخارج لتعطيل الإصلاح الديمقراطي أو تأجيله. "ومن ناحية أخرى، فإن ممارسات الاحتلال تخرج قوى الإصلاح العربية ذاتها، حيث تملي أولوية لمقاومة الاحتلال على جدول الأعمال الوطني، مضيفة من حيز العمل الإصلاحي الديمقراطي. كما أنها تقسح المجال لظهور قوى متطرفة لا تتورع عن الجنوح للعنف، تقوى بمقاومتها للاحتلال بأساليبه ذاتها، ولكنها تضيق في الوقت نفسه من فرصة الحرية في المجال العام في الوطن العربي، وتضعف من مبادرات الإصلاح الوليدة".

يؤكد واضعو تقرير التنمية الإنسانية العربية أن إزهاق أرواح المدنيين الأبرياء أمر مرفوض يثير بالغ الأسف. "وتنتهك الحق بالحياة أيضاً جماعات متطرفة من خلال التصفيات الجسدية والتفجيرات وتسويق العنف، كما أن المواجهات المسلحة التي تدور بين السلطات الأمنية والجماعات المسلحة تؤدي إلى وقوع ضحايا بين المدنيين تفوق نسبتها بينهم نسبتها بين المتقاتلين". وما زال الاحتلال الأجنبي، ولا سيما الاحتلال

الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، يواصل انتهاكه لحرية الفلسطينيين الفردية والجماعية عن طريق الاغتيالات، والغارات على الأحياء المزدهمة بالسكان، والاعتقالات العشوائية، وتدمير المنازل، والإغلاقات المتكررة. وقد أسفر تدمير الإسرائيليين للمساكن بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ عن تشريد نحو ٢٤،٠٠٠ فلسطيني في قطاع غزة. وعلى مدى سنة واحدة بين شهري مايو/أيار ٢٠٠٣ و يونيو/حزيران ٢٠٠٤، سقط في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ٧٦٨ فلسطينياً (٢٣% منهم من الأطفال) و ١٨٩ إسرائيلياً (٩ منهم من الأطفال). ونجمت أغلب الإصابات بين الفلسطينيين عن هجمات شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية غزة، بينما قتل أغلب الإسرائيليين عندما فجر فلسطينيون أنفسهم في مواقع مزدهمة داخل إسرائيل" وغني عن البيان، كما يؤكد واضعو التقرير أنه " لا يمكن الموافقة أو القبول بهدر الحياة البريئة".

ويوجه مؤلفو التقرير إدانة خاصة لاعتداءات الجماعات المسلحة ضد المدنيين غير المقاتلين في العراق، وكذلك الإصابات التي تلحقها في أوساط المدنيين قوات الاحتلال التي تقودها أميركا، وهي القوات التي يتهمها التقرير بالإخفاق في تأدية الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة جنيف بتوفير الأمن للمواطنين العراقيين. ويؤكد التقرير أن السلطات التي تتزعمها أميركا، بعد أن فككت الدولة العراقية القديمة، لم تحقق إلا أقل القليل لبناء دولة جديدة.

"إن الاحتلال نفي للحرية ولحق تقرير المصير، وهو بالتالي عقبة في سبيل التنمية". ويضيف تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث إن ممارسات قوانين الاحتلال، ولا سيما في فلسطين قد أنضبت الطاقات النضالية الساعية إلى تحقيق الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية على أكثر من وجه. فقد قدمت للأنظمة العربية ذريعة لإجراء العملية الديمقراطية أو التسوية فيها، عن طريق الاستشهاد بالتهديدات الخارجية، وأرغمت المصلحين العرب على التركيز على مقاومة الاحتلال، وتضييق الفضاء المتاح للإصلاحات الديمقراطية. كما أن هذه الممارسات شددت من شوكة الجماعات المتطرفة حتى ضاهت قوى الاحتلال عنفاً، مما زاد في تقليص الفرص لتحقيق مساحة أوسع للحرية في المجال العربي العام، وأسهمت في خنق مبادرات الإصلاح الطالعة".

غبار من "الحرب على الإرهاب"

يعتقد مؤلفو تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث أن الإرهاب هو من أخطر مخاطر هذا العصر، فيما يؤكدون على حقوق الحكومات ومسئولياتها لاتخاذ أشد الإجراءات لضمان حقوق مواطنيها. كما يشجبون الهجمات الإرهابية عام ٢٠٠٤ ضد الأهداف المدنية في مراكش، والعربية السعودية، وتركيا، وإسبانيا.

فهذه الأعمال، في نظرهم، جرائم تمثل انتهاكاً صارخاً وعشوائياً لحقوق الناس الضحايا، بما فيها الحقوق الأساسية الجوهرية مثل حق الحياة وحق الصحة الجسدية والنفسية. وتترك هذه الأعمال غير المقبولة آثارها على الأطفال، والنساء والشيوخ الأبرياء بمختلف المعايير الإنسانية الكريمة وبشتى المبادئ الدينية. على أن واضعي التقرير يلاحظون أن "الحرب على الإرهاب" تمثل تهديداً للحرية والديمقراطية باعتبارهما الحل الأمثل على المدى العربية وما وراءها. فقد أكد زعماء الغرب مساندتهم للحرية والديمقراطية باعتبارهما الحل الأمثل على المدى البعيد لقضية الإرهاب، وسعى كثيرون منهم إلى التشدد في تشريعاتهم الأمنية. وكان من النتائج الجانبية المؤسفة التي حدثت في بعض الدول "أن غدا العرب، بصورة متزايدة، ضحايا للتنميط، ويخضعون للمضايقة بدرجات لا تتناسب فيها، أو يتعرضون للحبس دونما سبب بموجب تقييدات جديدة".

وفي الوقت نفسه، تذرعت حكومات عدة في العالم العربي بتخوفها من الإرهاب لتبرر فرض المزيد من القيود المتشددة على مواطنيها. "وتشهد المنطقة منذ بدء الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب أرقاما غير مسبوقة

في الاعتقالات، وتنتهك الضمانات القانونية للمجردين من حريتهم، ويتعرض كثير منهم لتعذيب وسوء المعاملة، ولا يكفل لهم حتى ضمان سلامتهم الشخصية في السجون والمعتقلات ومراكز الاحتجاز، ولعل مشكلة المفقودين في السجون هي من المآسي التي لا تزال تؤرق العديد من المواطنين في الدول العربية كافة. كما تهدر ضمانات المحاكمة العادلة في العديد من البلدان العربية، من خلال إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري، واستخدام أشكال القضاء الاستثنائي المتعددة مثل محاكم الطوارئ، ومحاكم أمن الدولة والمحاكم الخاصة والمحاكم العرفية."

الحرية: أجندة التغيير

يشدد واضعو تقرير التنمية الإنسانية العربية على العديد من القيود المفروضة على الحقوق الديمقراطية في المنطقة، ومن بينها:

- **القيود على حرية التعبير:** تفرض إحدى عشرة دولة عربية رقابة مسبقة على الصحف سواء قبيل النشر أو بعده. كما يفرض القانون قيوداً على نشر الصحف إلا بعد الحصول على ترخيص يُمكن للسلطة الإدارية أو التنفيذية أن تسحبه أو تهدد بسحبه للحيلولة دون تجاوز الصحيفة للخطوط المحظورة لحرية التعبير. ولا يرد في النص حق الصحفي في الحصول على المعلومات والأخبار إلا في تشريعات خمس دول عربية هي الجزائر، ومصر، والأردن، والسودان، واليمن.
- **حالات الطوارئ:** أصبحت حالة الطوارئ دائمة مستمرة، دون وجود ما يستدعيها من أخطار، وتحول الاستثناء إلى قاعدة (كما هي الحال في مصر، والسودان، وليبيا). ومن شأن قوانين الطوارئ أن تجرد المواطن من كثير من حقوقه الدستورية مثل حرمة المسكن، والحرية الشخصية، وحرية الرأي، والتعبير والصحافة، وسرية المراسلات، والحق في التجمع، والحق في الاجتماع."

يؤكد مؤلفو التقرير على أن مفهومهم للحرية لا يشتمل على الحريات المدنية والسياسية فحسب (أي التحرر من القمع بصورة عامة) بل يغطي تحرير الفرد من جميع العوامل التي لا تتسجم ومفهوم الكرامة الإنسانية مثل الجوع والمرض، والجهل، والفقر، والخوف.

ولا شك أن موطن العلة في إخفاق الديمقراطية في العديد من الدول العربية لا يرجع إلى أصول ثقافية، بل إنه، كما يرى التقرير، يعود إلى التباين في البنى السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي عملت على قمع القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة القادرة على استغلال أزمة الأنظمة التسلطية أو الشمولية لصالحها، أو إلغاءها كلياً. وأدى إقصاء هذه القوى إلى انتزاع زخم الاندفاع من الحركة الديمقراطية.

ويحث المؤلفون زملاءهم من المثقفين والنشطاء العرب إلى أن يتصدروا مسيرة الحرية والحكم الصالح. "ولعل العبء الأكبر في تحقيق هذا التحول يقع على عاتق النخب من مثقفين وناشطين سياسيين ومدنيين. والمطلوب منهم أن يشقوا لأنفسهم وللأمة طريقاً وسطاً بين الانصياع الغالب لسطوة أهل السلطة والثروة، وبين طريق اليأس والعنف الذي يجنح إليه كثير من الشباب الغاضب الذين سدت في أوجههم سبل التحرك السلمي الفعال".

للحصول على معلومات إضافية عن تقرير التنمية الإنسانية العربية، يرجى زيارة الموقع:

www.undp.org/rbas/ahdr

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

نادين شمعونكي، مسؤولة الاتصال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥١٧١-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ٤٦٢-٤١٥-٠٩-٧٧-٤٤+ أو بالبريد
الإلكتروني على العنوان Nadine.Shamounki@undp.org
أو

ويليام أورم، رئيس مكتب الاتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: ٥٣٨٢-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ١٠٢٦-٦٠٧-٩١٧+ ١ أو بالبريد
الإلكتروني على العنوان william.orme@undp.org

* * *

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة؛ يحضُّ على التغيير ويوصل البلدانَ بالمعارف والخبرات والموارد، لمساعدة الناس في بناء حياة أفضل. إننا موجودون على الأرض في ١٦٦ بلدًا، نعمل معها كي نجد الحلول الخاصة بها لتحديات التنمية العالمية والقُطرية.

للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة موقع البرنامج الإنمائي: <http://www.undp.org>

للحصول على مزيد من النشرات الصحفية حول القضايا والمشاريع الإنمائية حول العالم، يرجى الاشتراك على هذا الموقع: <http://www.undp.org/dpa/journalists/subscribe.html>